

الطاقة الاستيعابية للنفقات التشغيلية ومرونة الكلفة المالية للسياسة النقدية

الدكتور مظهر محمد صالح قاسم

كانون الثاني 2012

توطئة :

أثارت الكاتبة الاقتصادية Mary Finn في مقالها المنشورة في المجلة الفصلية الاقتصادية *Economic quarterly* في العام 1995 متسائلة هل ان الانتفاع العالي في استيعاب الطاقة المنتجة **Absorptive capacity** هو ذي ميول تضخمية ؟ ولابد من ان مثل هذا المعتقد في النظم الاقتصادية الصناعية المتقدمة يجد سبيله عبر المساواة بين المعدلات العالية للانتفاع من الطاقة المنتجة والظروف المحيطة بنقص الموارد **Resource – shortage conditions** مما يقود الى **تضخم الاسعار**. وبخلافه فأن الاقتصادات قد تستقر في نطاقات آمنة من التضخم عندما تكون درجة الانتفاع من الطاقة المنتجة بمستوى اقل. وبهذا امست الدراسات المتعلقة بالانتفاع الكامل من الطاقة المنتجة وعلاقتها بالتضخم مرتبطة بالتقلبات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي والتضخم نفسه.

ومن **المفارقة الفكرية** ، فقد استخدمنا فكرة الباحثة Mary Finn في مقالها في اعلاه ولكن باتجاه اخر في **اقتصاد ريعي** كأقتصاد العراق تهيمن فيه موارد النفط على قرابة 60% من الناتج المحلي الاجمالي وترتفع هذه المساهمة الى قرابة 92% من موارد الموازنة العامة و 99% من احتياطات البنك المركزي العراقي واحتياطات الحكومة بالعملة الاجنبية. حيث يمكن ان نثير **التساؤل** الأتي : هل ان انتفاع الموازنة من النفقات التشغيلية ورفع الطاقة الاستيعابية فيها بهذه السعة وعلى حساب الموازنة الاستثمارية تقود الى ميول تضخمية تقيد اهداف السياسة النقدية في الاستقرار السعري وتصبح عبئاً على كلفة تمويل سياسة التدخل للبنك

المركزي عبر عمليات سوق الصرف المفتوحة؟ مع التأكيد على فرضية ان المرونة العالية في استخدام الاحتياطي الاجنبي للبنك المركزي بغية التدخل في سوق الصرف لاحتواء التوقعات التضخمية واستقرار القيمة الخارجية للنقود (سعر الصرف) عبر الموازنة العمومية للبنك المركزي امرٌ **يتناسب** مع مرونة الطاقة الاستيعابية العالية للنفقات التشغيلية في الموازنة الاتحادية والانتفاع من تخصيصاتها مقارنة بالموازنة الاستثمارية ومشكلات الانتفاع من تخصيصاتها و**فرض قيد** على نمو تلك الاحتياطيات من العملة الاجنبية المؤازرة للاستقرار والتنمية و بصورة مستمرة تتناسب ومحددات النمو في القطاعات غير الريفية.(1)

المفارقة الاخرى في هذا البحث هي تحول العراق في تكويناته السعرية وبناء مستويات اسعاره الزاهنة على نحو يماثل ما هو عليه في البلدان الغنية او الصناعية في العالم الاول (المتسارعة النمو) حيث اصبحت **اسعار السلع غير القابلة للتداول non traded goods** والتي تنحصر غالباً بالخدمات وغيرها **تماثل** ما هو عليه في البلدان الغنية ، وبهذا بات العراق يخضع للاثر الاقتصادي المسمى **Balassa-Samuelson effect** والذي يسمى احيانا بـ **penn effect** حيث يفسر حالة **تفوق** مستويات الاسعار في البلدان المتقدمة(المتسارعة النمو) للسلع غير القابلة للتداول مقارنة بالبلدان النامية **ولكن تبقى المفارقة في تضخم اسعار السلع غير القابلة للتداول في اقتصاد ريفي عالي الاستهلاك الا انه (محدود النمو) في قطاعاته السلعية والخدمية** (2) .

اما المفارقة الاخيرة ، فنجد ان الكثير من بلدان جنوب اسيا وافريقيا قد اصبحت بلدان مصدرة للخدمات وتخطت بذلك الحكمة الاقتصادية التاريخية ومنذ الثورة الصناعية التي تقول: ان المجتمعات الحديثة تتحول من الزراعة الى الصناعة التحويلية ثم الخدمات. ولكن هذه البلدان النامية قد انتقلت مرة واحدة الى التقدم والنمو المزدهر لقطاع الخدمات . حيث ترتفع الانتاجية في قطاع الخدمات في بلدان مثل الهند و سيريلانكا والنيبال وغيرها الى ثلاث مرات انتاجية القطاع الصناعي فيها وهي تختلف عما مرت فيه من مراحل نمو تحديث تقليدية كبلدان اسيا الاخرى مثل الصين و ماليزيا. ويلحظ ان صادرات الخدمات في تلك البلدان السريعة النمو قد ازدادت نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي من 6% في العام 1985 الى اكثر من 10% في العام 2008 بل ان بلدان محدودة في الجنوب الافريقي قد ازدادت صادرات الخدمات فيها الى حوالي 25% من الناتج المحلي الاجمالي للمدة نفسها.

وعلى هذا الاساس تصبح المقولة التي جاء بها الاقتصادي الكبير William Baumal في ستينيات القرن الماضي بأن المجتمعات التي تستهلك الكثير من الخدمات هي المجتمعات التي

تعدو اكثر غناً وان مواطنيها يصبحوا تواقين لشراء الخدمات (حتى استيرادها) ، فإن نمو انتاجيتهم هي في طريق الانخفاض لامحال. وبغض النظر عما تقدم فقد بات الكثير من المجتمعات الغنية تستعين بالمصادر الخارجية للخدمات services outsourcing والتي منها على سبيل المثال تدقيق الحسابات اليومية لشركات الطيران والتأمين والمصارف الغربية في مراكز تكنولوجية معقدة في الهند وغيرها. فضلا عن ان الكثير من مراكز الاتصالات والعمليات الادارية كالتأمين والخدمات الصحية واستخدام المهارات قد تزايدت على نطاق العالم . ولكن مازال بلدنا العراق مستورداً صافياً لغالبية تلك الخدمات في وقت تتدنى فيه انتاجية القطاعين الزراعي والصناعي ولكن المفارقة تتدنى فيها انتاجية قطاع الخدمات على خلاف ما هو عليه في بلدان اسيا الاخرى ، واصبحت بلادنا كدولة ريعية مثلها مثل الامم الغنية التي تناولها الاقتصادي Baumal في بحثه الصادر في العام 1967 في المجلة الاقتصادية الامريكية تحت عنوان الاقتصاد الكلي والنمو غير المتوازن / تشريح ازمة المناطق الحضرية(3).

وبهذا امست الخدمات والمهارات والمتطلبات الخدمية من سلع غير قابلة للتداول كما يطلق عليها يجري اشباعها عبر الاستيراد الكثيف لها من non tradeable كخدمات تخضع في تكويناتها السعرية الى ما هو عليه في البلدان المتقدمة المتسارعة النمو عبر فرضية السعر الواحد one price theory. مما جعل تلك السلع (التي تحولت الى سلع قابلة للتداول) تفتقر للميزة النسبية المحلية لها (كخدمات) والقيام بتوريدها في نطاق التجارة الدولية وانتقالها الى سلع متداولة tradeable هو القيد الاخر الذي اخذ يفرضه نمو متغير النفقات التشغيلية في الموازنة العامة بميوله الاستهلاكية العالية (وبمتطلباته الخارجية كقوة استهلاكية تمول باحتياطي النقد الاجنبي، فضلا عن فرضه قيوداً مضافة على التنمية والنمو الاقتصادي وتطلع الاسعار بشكل منتظم الى التضخم كما هو الحال عليه في المجتمعات الصناعية عالية النمو) وهو كذلك امر يماثل في قيوده حالة نمو استنزاف الاحتياطيات الاجنبية للسياسة النقدية والضغط على الكلفة المالية لسياسة تدخل البنك المركزي لمواجهة الارتفاعات السعرية التي يسببها اضمحلال السلع المحلية غير القابلة للتداول وتعويضها بمثيلاتها الموردة من العالم الاول وعلى النحو الذي اشار اليه الكاتب(بومل) وباسعارها المتضخمة على الدوام فضلا عن خسارة عائد الاصدار النقدي seigniorage .

1- النفقات التشغيلية والنمو الاقتصادي الكلي :

إتسمت الموازنة الاتحادية التي اعتمدت للعام 2012 بتبني اتجاهين متناقضين ، كان اولهما ارتفاع النفقات التشغيلية بنسبة 22% عن موازنة العام 2011 وثانيهما ، تحقيق فوائض بنسبة 70% في الميزانية الاستثمارية وهي حصيلة انحراف الانتفاع من تخصيصات الموازنة الاستثمارية في العام 2011 نفسه.

وإن هذين المؤشرين المتناقضين ، يعينان ان الطاقة الاستيعابية لنفقات الموازنة التشغيلية تمتلك المرونة والقدرة العالية على الامتصاص والانتفاع والتنفيذ المالي في حين تحرف الطاقة الاستيعابية للمشاريع الاستثمارية وهبوطها عن معدلات الانتفاع الحقيقي والمالي بنسبة لا تتعدى 30%. فالفائض في انحراف مستوى الانتفاع من الطاقة الاستيعابية الاستثمارية في موازنة سنة 2011 سيتحول الى عامل تمويل مضاف ضمن التوسع السنوي في الموازنة التشغيلية وطبيعتها الاستهلاكية في موازنة العام 2012.

وان هذا التناقض في الطاقات الاستيعابية السنوية بين الموازنة الاستهلاكية عالية المرونة و الموازنة الاستثمارية ضعيفة المرونة ، بات يحمل السياسة النقدية اعباء انحراف الطاقة الاستيعابية الاستثمارية المقيدة وامتصاص فوائضها الى قوة انفاقية استهلاكية تضاف الى مصروفات عالية المرونة تتوافق من حيث المنطق مع الدراسات الحديثة المتعلقة بنماذج الطاقة الاستيعابية والتي تؤشر بأن المعدلات العالية للانتفاع من الطاقة **Capacity Utilization** وهو امر معادل في جوهره لمشروطيات نقص الموارد الذي يقود الى تضخم في الاسعار وهو امر يماثل في فرضية هذا البحث قدرة الاحتياطيات الاجنبية لسياسة التدخل للبنك المركزي التي تستنفدها مرونة الصرف العالية في النفقات التشغيلية وارتفاع معدلات نموها وماتضيفه من قوة طلب استهلاكية عالية لايقوى الاقتصاد الوطني على مواجهتها بعرض حقيقي أي يجنب الاقتصاد مشكلات التضخم الا من خلال سياسة تدخل **Step In** للبنك المركزي في سوق الصرف لصد التوقعات التضخمية وميول التضخم المختلفة والحفاظ على القيمة الخارجية للدينار من خلال توفير عرض كاف من العملة الاجنبية ممول لتجارة الاستيرادات المعظمة للعرض الحقيقي .

وعلى المستوى التحليلي ، اعتمدت الموازنة الاتحادية للعام 2012 سقفاً للانفاق يبلغ 100 مليار دولار ، كانت حصة النفقات الاستثمارية قرابة 36 مليار دولار او بالاحرى 36% من

اجمالي سقف الموازنة ، وان حصة الموازنة التشغيلية البالغة 64 مليار دولار مثلت النسبة الاكبر البالغة 64% .

إن تحليل قدرة الاستثمار المرغوب في تعظيم معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي كما تعتمد موازنة 2012 ، قد بني حقاً على فرضية ان الانتفاع من التخصيصات الاستثمارية هي بنسبة 100% بدلاً من 30% في وضعها الحالي ، وإن هذا الامر يعني في جوهره ان حصة الاستثمار الحكومي لوحده الى الناتج المحلي الاجمالي المقدر بحوالي 170 مليار دولار ستكون بنسبة 21% آخذين بالاعتبار ان نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي هي بحدود 58-60% . مع ادراك ان حصة النشاط الخاص في الاستثمار الكلي هي بحدود 14% استناداً الى الميل الحدي للاستهلاك في العراق. ومن الوجهة النظرية فإن اجمالي الانفاق الاستثماري نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق سيكون حوالي 35% وهو حاصل جمع النشاط الاستثماري الحكومي 21% والنشاط الخاص 14% . وعندما نقارن الرغبة في الاستثمار في العراق نجدها عالية جدا ومشجعة وهي تفوق المتوسطات العالمية في حصة الاستثمار المرغوب الى الناتج المحلي الاجمالي الدولي التي تتراوح بين 23-25% .

وعند الرجوع الى مؤشرات برنامج التنمية العراقي للسنوات 2010 – 2014 فإن هدف متوسط النمو في الناتج المحلي الاجمالي هو بحدود 9.4% وان مثل هذا الهدف قد بُني على حالة الانتفاع الكامل للطاقة الاستيعابية لتخصيصات الموازنة الاستثمارية السنوية.

وعلى الرغم مما تقدم ، تؤشر الحقائق الاقتصادية ان مستوى تنفيذ الموازنة الاستثمارية والانتفاع من تخصيصاتها كطاقة استيعابية في العام الحالي 2011 هو لايتعدى كما اسلفنا 30% من اجمالي التخصيصات منخفضاً عن مستوى تنفيذ الموازنة الاستثمارية في العام 2010 والبالغ 50% . وعند إفتراض استمرار السيناريو المالي نفسه فإن الطاقة الاستيعابية للانتفاع من التخصيصات الاستثمارية البالغة 36 مليار دولار في موازنة العام 2012 ستختزل الى 11 مليار دولار اذا ما ظلت القيود المفروضة في الانتفاع من الطاقة الاستيعابية للاستثمار على حالها.

وازاء ماتقدم ، فإن معدلات النمو ستتحرف لامحال من 9.4% الى 5% سنوياً مما يعني ان البلاد من الناحية النظرية تحتاج الى اكثر من 12 عام كي يتضاعف متوسط دخل الفرد فيها وبلوغ نقطة الازدهار لتختلف عن واقعها الراهن . موضحين بهذا الشأن ما يأتي:

11 مليار دولار استيعاب فعلي للتخصيصات الاستثمارية في موازنة 2012 بدلاً من 36 مليار دولار ستولد نمواً حقيقياً لا يتعدى 2.8% سنوياً، اخذين بالاعتبار ان معامل رأس المال **capital output ratio** هو بحدود (4) في الغالب. وان 24 مليار دولار التي يرغب القطاع الخاص في تخصيصها للاستثمار نظرياً والتي ربما تقع تحت قيد القدرة الاستيعابية الحالية للنشاط الحكومي نفسه البالغة 30% بدلاً من 100% ستكون هي الأخرى بنفقات فعلية لا تتعدى 7.2 مليار دولار بدلاً من 24 مليار دولار والمشار إليها انفاً ، مما تولد نمواً حقيقياً في الناتج المحلي الاجمالي لا يتعدى هو الآخر 1.8% سنوياً.

وعلى هذا الاساس سينحرف النمو في الناتج المحلي الاجمالي عن اهداف الخطة الاستثمارية البالغ 9.4% ليصبح 5% سنوياً بفعل التناقضين الحاصلين في الطاقة الاستيعابية للموازنة الاتحادية ، أي مرونة عالية في النفقات التشغيلية الاستهلاكية وتنفيذ قدره 100% ومرونة منخفضة ومقيدة في تنفيذ الموازنة الاستثمارية السنوية الذي لا يتعدى 30% عموماً. (4)

2- انحراف النفقات التشغيلية واثارها على الكلفة المالية للسياسة النقدية :

(الضغوط التضخمية وسياسة التدخل)

لا يخفى ان النمو في النقد الاساس والذي يمثل مطلوبات البنك المركزي العراقي القادرة على خلق نقود والتي ازدادت بنسبة 16% خلال العام 2011 مقارنة بالعام 2010 تحت تأثير دالة الطلب الحكومي على النقود المتأثرة بالدخل الحكومي من الموارد الربعية النفطية وفق آلية يطلق عليها (بالاثر الارتجاعي الموجب **positive feedback**) وهو امر يتماشى والنظرة الجديدة **new view** في الفكر النقودي التي ترى في النقود على انها متغير داخلي **Endogenous** يخضع لدالة الطلب على النقود بحكم هيمنة القطاع الحكومي على مكونات الناتج المحلي الاجمالي بشكل عام وايرادات النفط بشكل خاص تلك الايرادات التي تكون ثلثي ذلك الناتج. وإن هيمنة الموازنة العامة بالتبعية على اجمالي الانفاق الكلي مع ميلان عالي للانفاق التشغيلي او الاستهلاكي في ظل ظروف يتمحور فيها النشاط الاقتصادي حول القطاع النفطي وتدهور واضح في مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الاجمالي التي لا تتعدى اليوم 5% جميعها اصبحت مدعاة لتحقيق فائض في الطلب الكلي على السلع والخدمات الخارجية او المستوردة التي ارتبط تمويلها بسياسة التدخل التي يعتمدها البنك المركزي العراقي للحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار العراقي واستخدام الاستقرار السعري للقيمة الخارجية

للنقود كمنبت اسمي **nominal Anchor** لمواجهة التوقعات التضخمية التي ارتبطت بالقوى الهيكلية التي ولدها الاختلال الاقتصادي بسبب نقص الانتاج والاستثمار المحلي والاعتماد على العرض الخارجي لمواجهة ضغوطات الطلب . وما لم يتدخل البنك المركزي يومياً في سوق الصرف بأعباءه سوقاً مركزية فإن انحرافات شديدة ستظهر على المستوى العام للأسعار وضغوطاً تضخمية تنتهي بتوقعات تضخمية تولد ما يسمى بالتضخم الناتج عن عزم القصور الذاتي اي التضخم المستمر. (5)

وبعبارة اخرى اصبح هذا التدخل اليومي في سوق الصرف يرتبط بالموازنة العمومية للبنك المركزي العراقي وقدرتها على التأثير في مناسيب السيولة المحلية وتعقيم فائض السيولة النقدية التي ولدتها في الاساس النفقات العامة وشقها التشغيلي. كما إن تلازماً كبيراً بين الانفاق الحكومي والاحتياطات الاجنبية للبنك المركزي العراقي سواء في تكوين تلك الاحتياطات الساندة للدينار العراقي وغطاءه او في استنفاد تلك الاحتياطات عبر مكونات الانفاق التشغيلي العام ، وان سرعة بناء الاحتياطات واستنفادها هو مرهون حقاً بحركة الموازنة العامة مثله كمثل النقد الاساس **base money** وعليه ثمة ترابط بين تصرفات الموازنة العامة وتصرفات الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي . وان الاحتياطات الاجنبية تتأثر ارتفاعاً وانخفاضاً بمستوى الانحراف في الطاقة الاستيعابية للنفقات التشغيلية إزاء النفقات الاستثمارية وبناء الطاقات المنتجة وتطور قوى العرض في الاقتصاد. ويلحظ ان الاحتياطي الاجنبي للبنك المركزي العراقي خلال المدة 2004-2011 قد تعاضم من 7.9 مليار دولار عندما كانت نفقات الموازنة العامة بحوالي 22 مليار دولار بلغت مبيعات مزاد العملة الاجنبية للبنك المركزي بكونه نافذة التدخل بحدود 6.1 مليار دولار ، في حين ارتفعت مبيعات البنك المركزي العراقي من العملة الاجنبية الى ما يمكن تقديره بحوالي 39 مليار دولار لأمتصاص ضغوط طلب السوق وتعقيم فائض السيولة الناجم عن الانفاق العام في موازنة بلغ سقف الانفاق فيها قرابة 100 تريليون دينار او (85 مليار دولار) في العام 2011.

ويستدل مما تقدم ، ان ارتفاع **الكلفة المالية fiscal cost** لسياسة التدخل التي يتولاها البنك المركزي العراقي في سوق النقد عموماً وسوق الصرف على وجه الخصوص نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي ، تعني في جوهرها كثافة التدخل للسيطرة على مناسيب السيولة والحفاظ على استقرار الاسعار ولاسيما سعر الصرف شريطة توافر احتياطي كافي لمواجهة آثار النفقات التشغيلية في الطلب على العملة الاجنبية.

ويلحظ بهذا الشأن ، انه كلما ارتفعت الكلفة المالية لسياسة تدخل البنك المركزي نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي ، فإن نتائج الاستقرار في سعر الصرف وخفض التضخم يقوي من موثوقية و صدقية السياسة النقدية في بلوغ اهدافها في الاستقرار وتحسين مناخ التنمية والاستخدام تحت قيد **سعة وقوة الاحتياطي الاجنبي** للبنك المركزي والعكس بالعكس.

فعلى سبيل المثال اظهرت حسابات الكلفة المالية لسياسة التدخل للبنك المركزي في سوق الصرف والتي بلغت اقصاها في العام 2007 بحدود 12.2% نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي . ومع استقرار سعر الصرف وانخفاض معدلات الزيادة في التضخم السنوي الاساس **disinflation** الذي دخل المرتبة العشرية الواحدة في مطلع العام 2011 ، حيث بلغ التضخم السنوي 3% نزولاً عن متوسطاته التاريخية البالغة 52.2% سنوياً رافق ذلك تحسناً كبيراً في احتياطات البنك المركزي العراقي من العملة الاجنبية ، فإن الكلفة المالية للتدخل نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي تناقصت في العام 2010 لتبلغ 3.3% . ولكن اللافت للنظر ، إن انخفاض الإداء الاستثماري في موازنة العام 2011 وظهور اتجاهات تضخمية خلال العام والتي تقدر 5% سنوياً او اكثر قد حمل سياسة التدخل اتجاهات جديدة يتوقع ان تبلغ الكلفة المالية للتدخل نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بين 7-8% وان المؤشرات هي في تصاعد لأرتباطها بأستمرار النفقات التشغيلية والعوامل السياسية الملازمة التي تعيشها بلادنا.

وعلى هذا الاساس ، فإنه لا بد من تحليل نتائج العبء الحقيقي **لأنحراف الطاقة الاستيعابية** في الموازنة العامة لمصلحة **النفقات التشغيلية وبمرونتها العالية على كلفة تمويل سياسة التدخل** لتحقيق الاستقرار **المضادة للتضخم** الناجم عن ضغوط الطلب الكلي ، إذ ان هنالك **تلازم قوي وواضح بين مرونة التدخل** من خلال مرونة استخدام احتياطات البنك المركزي من العملة الاجنبية لفرض الاستقرار السعري وبين مرونة وسعة الانتفاع من الطاقة الاستيعابية للنفقات التشغيلية **المولدة للتضخم**. موضحين بهذا الشأن ما يأتي :

اولاً: ان التوسع البالغ 22% في الجانب التشغيلي في الموازنة الاتحادية للعام الحالي هو ناجم بالاساس عن تعاضم الطاقة الاستيعابية الاستهلاكية والميل نحو الاستهلاك

إزاء انحسار الميل نحو الاستثمار وانخفاض الطاقة الاستيعابية في الجانب الاستثماري في الموازنة العامة للعام 2011 والتي بلغ مستوى التنفيذ فيها 30% في حين نفذ الجانب التشغيلي بنسبة 100% وربما أكثر.

ثانياً: إن إنحرافاً قد يجري لمصلحة المرونة المتوافرة في النفقات التشغيلية في موازنة العام 2012 حيث سترتفع النفقات التشغيلية من 64% كما هو مخطط لها حالياً لتبلغ على المستوى التركيبي 85% إذا ما انحسرت مستويات التنفيذ أو الطاقة الاستيعابية للموازنة الاستثمارية وبقائها بالنسبة نفسها البالغة 30% وذلك حسب الأهمية النسبية لأجمالي الانتفاع من نفقات الموازنة العامة.

ثالثاً: هنالك تطورات خطيرة تحذرنا السلطة النقدية بأن الضغط على كلفة تمويل السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف ومواجهة الضغوط التضخمية وتوقعاتها سيعرض الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي العراقي الى مخاطر التآكل بسبب السلوك الاستهلاكي للسوق وتحول الكثير من السلع غير القابلة للتبادل التجاري أو غير القابلة للتداول *non tradable goods* وهي السلع التي يصعب تعاطيها بالتجارة الدولية لارتفاع تكاليف إيصالها ولا تخضع لنظرية السعر الواحد *one price goods* كما هو عليه الحال في السلع القابلة للتبادل التجاري أو القابلة للتداول. فالكثير من السلع غير القابلة للتداول أخذت تتحول الى سلع قابلة للتجارة بتكاليف باهضة أخذت تُفرض على سياسة التدخل والكلفة المالية لها بسبب اتساع قاعدة الطلب لها وفقدان قاعدة العرض لتلك السلع غير القابلة للتداول تحت وطأة تدهور النشاط الاستثماري والنشاط الانتاجي الملازم له وضعف البنية التحتية بأشكالها وادوارها وإدائها المختلف.

ان نشوء هذه الظاهرة أخذ يفقد البلاد مزاياها المحلية في السلع والخدمات ذات الخواص المحلية ويضيف استنزاف وابعاء على الكلفة المالية لسياسة التدخل للبنك المركزي العراقي ، فيؤشر الوضع الراهن ظواهر خطيرة متنامية منها : إتساع الخدمات الطبية الخارجية التي كانت متوافرة محلياً دون الحاجة بان تصبح سلعة قابلة للتداول ومثلها مثل خدمات الشركات الامنية ويمثلها شراء السكن خارج العراق وإيجاد بدائل ايواء للعراقيين دون الاستثمار في الاسكان الوطني عن طريق اتساع ظاهرة شراء المساكن خارج البلاد. ولايفوتنا في هذا الجانب ان قيام شركات اجنبية بتنفيذ مشاريع اسكان وجلب لوزام العمل والبناء لا يختلف كثيراً عن اتساع ظاهرة السلع غير القابلة للتبادل وتحويلها الى سلع قابل للتبادل ، مؤكداً ان الكثير من لوزام البنية

التحتية ومستلزماتها واساسياتها والكثير من المهارات المفقودة اصبحت سلعة متاجرة يتحدد سعرها وفق نظرية السعر الواحد اي السعر العالمي على حساب انعدام السعر المحلي ومزايا الانتاج الوطني للسلع غير القابلة للتداول ، وان هذه الظاهرة هي في اتساع طالما الجانب الاستثماري في الموازنة يتضاءل لمصلحة الجانب التشغيلي.

وخالصة القول ، اصبحت الخدمات الداخلية كسلع غير متداولة اصطلاحاً تحولت الى سلعة قابلة للتبادل التجاري مما بات هذا الامر يقوي من سلوك القوى الهيكلية **structural forces** في الاقتصاد ولاسيما من المتعاملين مع هذه السلع غير القابلة للتداول **non tradable** كالمقاولين المحليين والاجانب والكثير من الاجراء والمهارات التي اتسعت قاعدتها واصبحت مصدراً مهماً من مصادر تقوية التوقعات التضخمية عبر الاثر الانتقالي الخارجي **pass through** كلما ضعفت القاعدة الوطنية للسلع غير القابلة للتداول مما يضغط على الاحتياطات الاجنبية كقوة تدخل لمواجهة مصادر تلك التوقعات المفضية الى التضخم ولكن على حساب استنزاف الاحتياطات الاجنبية التي يناظر تدهورها ضعف الطاقة الاستيعابية للجانب الاستثماري ولمصلحة الجانب التشغيلي في الموازنة العامة. وبهذا فأن عبء الموازنة العامة التشغيلي اصبح قيماً مالياً ثقيلاً بسبب اختلال مكونات الموازنة ، وان ذلك العبء المالي لسياسة التدخل اصبح مرتبطاً ارتباطاً ضمناً وصريحاً بالموازنة التشغيلية.

الاستنتاجات :

ا- ولد التوسع في الموازنة التشغيلية واستسهال المرونة الكبيرة في طاقاتها الاستيعابية على حساب انحراف قدرة الانتفاع من تخصيصات الموازنة الاستثمارية و ضعف مرونتها ، بجعل فائض الطلب الكلي الداخلي معتمداً على توافر الاحتياطات الاجنبية للبنك المركزي ومرونة استخدامها في سياسات التدخل في سوق الصرف لتعقيم السيولة الفائضة والمدفوعة بفائض الطلب الكلي وتلبية ذلك الطلب بالعملة الاجنبية لمصلحة تمويل التجارة الخارجية للسلع القابلة للتبادل **tradable** .

وعليه لوحظ إن ثمة مشتركات باتت فيها سياسة التدخل للسياسة النقدية في سوق الصرف والتي اداتها مزاد العملة الاجنبية ، وتزايد عملياتها في مواجهة

التضخم المولد عن الطلب الكلي ، هي دالة مباشرة لأنحراف الطاقة الاستيعابية في الموازنة العامة لمصلحة الجوانب التشغيلية واتساع قاعدتها التي ادت الى انحراف النشاط الاقتصادي صوب تنامي رافعة تمويل العرض السلعي الاجنبي وبمرونة عالية من خلال سياسة التدخل المذكورة ووسيلته مزاد البنك المركزي العراقي لبيع العملة الاجنبية كنافذة لعمليات السوق المفتوحة كما اشرنا انفاً هدفها استقرار سعر الصرف او القيمة الخارجية للدينار ومواجهة الضغوط التضخمية التي يولدها فائض الطلب الاستهلاكي للموازنة التشغيلية.

كما ادى استمرار سياسة التدخل وديمومتها *sustainable step in policy* من جانب السلطة النقدية في سوق الصرف الى حصول تغير تلقائي في النظام النقدي وبصورة فرضها الواقع الاقتصادي *de facto* (اي تحوله من نظام معوم مدار الى نظام صرف شبه ثابت) ذلك بحكم كثافة التدخل وسعته بغية فرض الاستقرار على القيمة الخارجية للنقود او استقرار سعر صرف الدينار والتصدي للتوقعات التضخمية التي اخذت تفرزها القوى الهيكلية المتنامية في الاقتصاد.

ب- اضاف التدهور في القطاعات السلعية وانشطة الخدمات المرتبطة بالانتاج او غيره وتدني نشاط البنية التحتية (بعد ان بلغت حصة الفرد من البنية التحتية المادية لاتساوي الا 18% من حصة الفرد في نهاية سبعينيات القرن الماضي) فأن ميلاناً استهلاكياً اضيف على الطلب على السلع المستوردة الذي توسع في خواصه الاحلالية بسبب فقدان البلاد للسلع غير القابلة للتداول *non tradable* وهي الميزة الوحيدة التي توفرها التنمية عادةً من خلال مكونات البنية التحتية والخدمات المحلية المرتبطة بالانتاج والنشاط الاقتصادي ، الا ان انحسار الموازنة الاستثمارية والميلان نحو توسع الموازنة التشغيلية قد ولد طلباً جديداً خارجياً على السلع غير القابلة للتداول *non tradable* وتحولها الى سلع قابلة للتداول تأخذ خواص السوق الدولية وتضاف الى قائمة الاستيرادات وتمثل شكلاً مضافاً من اشكال ضغوط الطلب الكلي الذي تولده الموازنة التشغيلية واتساع مداها بمصروفات لا يقابلها عرض محلي كافٍ مالم تمويل الاستيرادات عبر نتائج سياسة التدخل للبنك المركزي لفرض الاستقرار ولكن على حساب استنزاف احتياطات البلاد من العملة الاجنبية والتي هي مخصصة في تمويل السلع القابلة للتداول من حيث التوجه.

ج - ان التحول نحو استيراد سلع غير قابلة للتداول وتحولها الى سلع قابلة للتداول كالشركات الامنية والمهارات والخدمات الطبية وخدمات البنية التحتية والكثير من الخدمات والسلع التي كان يوفرها الاقتصاد المحلي ، قد تلاحت بتوافر ووجود مهارات ومقاولين واجراء يمثلون جميعهم قوى هيكلية جديدة في الاقتصاد **New structural forces** تلازم طبيعة التحولات التشغيلية والاستهلاكية في الانفاق الكلي في البلاد. مع العرض إن حساسية اتساع القوى الهيكلية ولاسيما الناجمة عن ظاهرة التحول في قابلية التداول السلعي ، على مرونة سياسة التدخل للبنك المركزي ذات طبيعة تلازمية موجبة ، بل ان التدخل في السوق النقدية وتعاضم مرونته هو مرتبط بتنامي دور تلك القوى الهيكلية بكونها دالة مولدة للتوقعات التضخمية في حالة ارتفاع اجورها او مدخولاتها المماثلة في السوق الدولية لتعكسها فوراً بصورة توقعات تضخمية وتوليد ظاهرة مايسمى بالتضخم ذي القصور الذاتي **inertia inflation** .

وان هذا النوع من التضخم يستمر بسبب عامل التوقعات التضخمية المغذى بضغوط الطلب الكلي ولاسيما الجانب التشغيلي على حساب الجانب الاستثماري مالم تتدخل السياسة النقدية بإحتياطاتها الاجنبية لتوفير العرض اللازم من العملة الاجنبية لتمويل التجارة الخارجية من السلع القابلة للتداول والسلع غير القابلة للتداول عبر عملية تحويلها الى قابلة للتداول بأستمرار وهو استنزاف واختلال ناجم عن اختلالين : اولهما ، اختلال الموازنة العامة لمصلحة الجوانب التشغيلية وانحسار الاستثمارات. وثانيهما ، اختلال الهيكل الاقتصادي ضعيف العرض للسلع غير القابلة للتداول.

د- إن ترسيخ قيم استهلاكية في قائمة واسعة تؤمن عن طريق الاستيراد وعلى حساب تدهور البنية التحتية وضعف الطاقة الاستيعابية للانتفاع من تخصيصات الموازنة الاستثمارية وانحرافها الى مرونة عالية للانتفاع منها الى تخصيصات استهلاكية تشغيلية في الموازنة اللاحقة عبر التدوير السنوي المستمر لفائض التخصيصات الاستثمارية بسبب ضعف إداء استنفادها ، سيولد لامحال ثوابت صعبة التغيير مستنزفة لأدوات التدخل للسياسة النقدية وفي مقدمتها احتياطات البنك المركزي العراقي.

وحتى إذا ما تعاضم الاثر الاستثماري في الموازنة الاتحادية السنوية ويرتفع من 30% كمستوى تنفيذ سنوي ولنقل 85% او اكثر ، فإن الحال سينسحب على سلوك النشاط الخاص الاستثماري مما سيولد متطلبات ولوازم تنمية لا يمكن تعويض التدهور الحاصل في الطلب الكلي واتساعه على السلع غير القابلة للتجارة فوراً ، بل على العكس فإن البلاد ستمر **بفورة عالية** من الطلب على المهارات والكفاءات الفنية الملازمة للاستثمار الخاص بما في ذلك تنشيط الاستثمار الاجنبي وما يتطلبه من بنية تحتية مادية وبشرية ملازمة والتي ستشكل عبء ثقيل على الاحتياطات الاجنبية للبنك المركزي لتلبية احتياجاتها ومتطلباتها الخارجية وعدّها قوة **ثالثة من القوى الهيكلية** ومشكلاتها على السياسة النقدية لفرض الاستقرار تحت قيد ارتفاع الكلفة المالية لسياسة التدخل.

ختاماً ، إن انحراف الطاقة الاستيعابية للانتفاع من تخصيصات الموازنة الاستثمارية كتوجه للسياسة الاقتصادية الصحيحة ومواجهة الاستنزاف الناجم عن التلازم بين المرونة الاحلالية العالية في ارتفاع الطاقة الاستيعابية التشغيلية بمرونة السياسة النقدية في التدخل في سوق الصرف وارتفاع الكلفة المالية للسياسة النقدية نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي ، بغية الحفاظ على صدقية وموثوقية سياسات البنك المركزي في الاستقرار والتصدي للدوال المولدة للتوقعات التضخمية التي تطلقها القاعدة الواسعة من القوى الهيكلية المشار اليها. لذا، فإن الاقتصاد الوطني هو بين خيارين : **إما** الاستمرار بالسلوك الريعي الاستهلاكي الحالي والتمتع بعوائد النفط وتدهور التنمية واستنزاف مستقبل البلاد الاقتصادي . **وإما** تصحيح المسار الانمائي للبلاد بحصر عوائد النفط ولاسيما الاستثمارات الجديدة منها وبنسب مرتفعة لاتقل عن 75% لمصلحة الموازنة الاستثمارية شريطة توافر حُسن التنفيذ والإداء الصحيحين.

وعلى الرغم من تحميل السياسة النقدية أعباء القوى الهيكلية الجديدة حتى في ظل البديلين اعلاه ، لكن خيار التنمية هو الخيار الوطني الصحيح الذي لا بديل له في بناء مستقبل العراق الاقتصادي والاجتماعي.

وعلى هذا الاساس نوصي بما يأتي :

(اولاً) رفع كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية عن طريق خلق صندوق ضامن للاستثمار تودع فيه تخصيصات الاستثمار السنوية او اية فوائض مالية لمصلحة

توفير لوزم التنمية والتنفيذ الاجنبي في الموازنة. ويكون هذا الصندوق ممول وضامن للشركات المقاوله بغية رفع الطاقة الاستيعابية للموازنة الاستثمارية بمساعدة وإداء عالي لشركات المقاولات الدولية.

(ثانياً) تحصيل احتياطات البنك المركزي العراقي من العملة الاجنبية والحفاظ عليها لمواجهة القوى الهيكلية المختلفة التي تولدها نتائج الموازنة بشقيها الاستثماري والتشغيلي على الاستقرار ولاسيما ان قاعدة القوى الهيكلية المولدة للتوقعات التضخمية اصبحت آصرة قوية متلازمة مع ميول الاقتصاد وتحوله للتعامل مع السلع غير القابلة للتداول وتحولها الى قابلة للتداول عبر تمويلها كتجارة خارجية. والتي اصبحت شكلا من اشكال السلع القابلة للتجارة وتخضع لنظرية السعر الواحد ، وهو أمر يضع أعباء على الكلفة المالية لسياسة التدخل لفرض الاستقرار التي يعتمدها البنك المركزي لتقوية مناخ الاستثمار ، ونرى ان هذا الامر وفق هذه المتلازمة سيستمر الى الامد البعيد الى حين إكمال نطاق التنمية وتكامل البنية التحتية بالصورة المناسبة وتوافر خدمات عالية ملازمة للانتاج المحلي وإكمال دورة بناء سلع غير قابلة للتجارة محلياً مجدداً وهذا الاتجاه يستلزم بطبيعته مدة من الزمن لاتقل عن 10 سنوات او ربما اكثر.

هوامش ومصادر البحث

(1)Finn, Mary. G (1995)' Is high capacity Utilization Inflationary? "

Economic Quarterly. vol.81 issue 1

Balassa- samuelson effect (2)حول مايسمى

راجع:

Burda,M and Wyplosz.C , (2009)"Macroeconomics: A European Text "

Ch.15 , Oxford University Press

(3)Bamumal ,William .J(1967)"Macro Economics of Unbalanced Growth: the Anatomy of Urban Crises".

American Economic Review

Vol.57 No.3 , PP 415 -426

لاحظ كذلك تفاصيل مهمة في المقالة الاتية الواردة في مجلة (ذي ايكونوميست اللندنية):

The service elevator: Can poor countries leapfrog

Manufacturing and grow rich on services.?

The Economist,

May 19 th ,2011

كما اوردت المجلة الاقتصادية نفسها في اعلاه مصادر مهمة تتعلق بثورة الخدمات والتي منها:

The Service Revolution in South Asia, edited by Ejaz Ghani.
Oxford University Press, 2010.

“Service with a smile: a new growth engine for poor countries” by Ejaz Ghani, Arti Grover and Homi Kharas, VoxEU Wbsite May 4, 2011

” by Barry Eichengreen and Poonam The Service Sector As India's Road To Economic Growth“
Gupta, NBER Working Paper 16757, February, 2011

(4) تطابقت توقعاتنا حقاً مع التوقعات حول معدلات النمو في العام 2012 والواردة في
الصفحة 16 من نشرة :

Business Monitor Int.

More Economically Viable, But Less Politically Stable

Iraq: Business Forecast Report

Includes 10-year Forecast To 2020

Q3 2011

(5) راجع:

مظهر محمد صالح قاسم / السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي :

مفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي

البنك المركزي العراقي تشرين الثاني 2011